

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.19/3
18 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية

جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - موجز أعده الرئيس
٧	الثاني - المسائل التنظيمية
	المرفق
٨	الحضور

الفصل الأول

موجز أعدده الرئيس

١ - ركّز اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية على تطوير تلك القدرات وعلى استخدامها الفعّال. واتفق الخبراء على ضرورة وضع ذلك في صلب السياسات الوطنية والدولية سعياً إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الرفاه، والحد من الفقر في البلدان النامية. كما نظر الاجتماع في دور برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال التأمين. ولاحظ الخبراء مع التقدير مناقب المختصين وإلمام المشاركين من القطاع الخاص بتدابير تحديد سياسات الدعم الرئيسية في مجال الاستثمار وتطوير المؤسسات لمعالجة العوائق التي تواجهها البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً.

ألف - بناء القدرات الإنتاجية

٢ - ليست الإصلاحات الجارية في البلدان النامية بالمشتركة دائماً في ما يتوقع منها من مزايا من حيث الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي. ويتطلب تجاوز العقبات بناء قدرات على قاعدة واسعة وطنياً يدعم من الشركاء في التنمية.

٣ - وحدّد الخبراء عوائق الإمداد الرئيسية التي تؤثر في بناء القدرات، بما فيها: عدم ملائمة المحيط التنظيمي؛ ووهن قدرة المؤسسات والإدارات العامة؛ وضعف الهياكل الأساسية وعدم كفايتها؛ ومحدودية قاعدة الموارد.

٤ - وسلّم الخبراء بسعي البلدان النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى مجموعة الفوائد التي تجني منه وإلى ما يمكن أن يترتب عنه من آثار إيجابية في الاقتصاد المضيف. وثمة اتساق عام ما بين البلدان في أطرها الاستثمارية التي تنظّم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التفاوت في ظروف البلدان فيما يتعلق بالمعايير والسياسات العامة التي تؤثر في نشاط الاستثمار يجعل هذا المجال موضع اهتمام بالنسبة إلى الحكومات التي تسعى لزيادة فعالية تدابير سياساتها الرامية إلى جلب المؤسسات المحلية والأجنبية على السواء.

٥ - وشدد الخبراء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بالسياسات في مجالات اليد العاملة، وفرض الضرائب، وسياسة المنافسة، وضوابط أسعار الصرف، وحماية الملكية الفكرية. وفي جميع المجالات، تتوقف فعالية التدابير على شفافية السياسات، وحسن الإدارة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، والقدرة على إيجاد ثقافة تغيير. وسلّم الخبراء بالدور الإيجابي لعمليات استعراض سياسة الاستثمار للأونكتاد ودعوا إلى تنفيذ فعّال للتوصيات. وأكد خبراء عديدون الحاجة إلى متابعة العمليات التي تنفذ في بلدانهم. وأشاروا إلى الفائدة التي تجني من الكتب الزرقاء بشأن الممارسات الفضلى في تشجيع وتيسير الاستثمار، وهي الكتب التي أعدها الأونكتاد بمساعدة البنك الياباني للتعاون الدولي، فضلاً عن فائدة المشورة التي يسديها الأونكتاد في مجال السياسات العامة الخاصة بالاستثمار وبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، تبين آليات النظراء - وهي عنصر أساسي من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - التزام البلدان الأفريقية بتعزيز حسن الإدارة، في ظل قيادة الاتحاد الأفريقي. ويمكن أن تتيح مبادرات جديدة أخرى مثل مرفق هيفنة المناخ الاستثماري في أفريقيا فرصاً جديدة أيضاً للاستثمار والتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يعزز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي ومع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦- وأشار الخبراء إلى الدور الهام الذي يضطلع به الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية. واتفقوا على وجوب سعي مبادرة المعونة مقابل التجارة إلى إدماج عنصر الاستثمار، الذي ينبغي أن يشمل سياسات النهوض بنقل التكنولوجيا، وتطوير المؤسسات التجارية وتوحيد السلاسل الإنتاجية. وقدمت أثناء الاجتماع التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المخصصة لمبادرة المعونة مقابل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وشدد التقرير على أن قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية تفتقر إلى الآلية الأساسية للتجارة أو عدم كفايتها، مثل أجهزة الجمارك الحديثة والفعالة، والطرق والموانئ، والهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لاستيفاء المعايير في أسواق التصدير أو مجرد الدراية بالفرص التي تتيحها الأسواق وكيفية الوصول إليها. ولم يستفد بعد عدد من أقل البلدان نمواً من مزايا أحكام الوصول إلى الأسواق التفاضلية القائمة ولا يمكنه أن يستفيد منها دون تدابير دعم لبناء القدرات الإنتاجية. وتنص التوصيات على أن التمويل الإضافي، الممكن التنبؤ به، والمستدام والفعال أساسي للنهوض بولاية مبادرة المعونة مقابل التجارة. وينبغي للمبادرة أن تركز على بناء القدرات من جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة اللازمة لها لتنفيذ اتفاقات التجارة والمساعدة على الاندماج الإقليمي. وينبغي للأونكتاد أن يسهم بنشاط في صياغة مبادرة المعونة مقابل التجارة.

٧- ورحب الخبراء بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، غير أنهم أشاروا إلى الحاجة إلى تخصيص موارد متزايدة لتطوير هياكل أساسية محددة وبرامج بناء القدرة الإنتاجية. وفي الوقت ذاته، لاحظ الخبراء - كما ذكر خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية - وجود حاجة أيضاً إلى تحسين نوع وشكل المساعدة وكيفية إدارتها توخياً لاستفادة البلدان النامية من المنافع إلى أقصى حد. وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفعت المساعدة الإجمالية المقدمة لبناء القدرات التجارية بنسبة ٥٠ في المائة منذ صدور إعلان الدوحة الوزاري. غير أن الخبراء أشاروا إلى أن أموال المساعدة تدعم الشرائح الدنيا من سلاسل القيمة، وإلى لزوم بذل مزيد من الجهود للارتقاء بها.

٨- واستعرض الخبراء تدابير السياسة العامة لإيجاد القدرات الإنتاجية. وتشمل تلك التدابير السياسات الأفقية والعمودية التي تؤثر في جميع أنشطة الاستثمار، المحلية والأجنبية على السواء. وعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة غانا سياسات أفقية لتطوير القدرات الإنتاجية، ترتبط باستراتيجيات النمو والحد من الفقر التي توفر الإطار العام للسياسة الإنمائية. وتنظم تنفيذ تلك السياسة مذكرة تفاهم موقعة بين الحكومة و١٢ بلداً مانحاً، جمعت معاً مواردها المخصصة. وهذه أفضل ممارسة للتوفيق بين أهداف الجهات المانحة والبلدان المتلقية. واتفق الخبراء على أن مسألة دعم البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمعالجة الحواجز التقنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية لا بد من معالجتها على النحو الوافي.

٩- وشدد الخبراء على وجوب أن تضمن البلدان التي تعتمد سياسات أفقية تركز على قطاعات محددة اتساق تلك السياسات مع استراتيجيات استثماراتها الوطنية. ويمكن لخطوة حوافز محكمة التصميم أن تساعد على نجاح عملية استقطاب المستثمرين. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تمثل حاضنات الأعمال التجارية وحدائق التكنولوجيا أدوات فعالة لبناء القدرة الإنتاجية عن طريق تعزيز الابتكارات وإنشاء التكتلات والتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال نشر التكنولوجيا وتسويقها.

باء - دور سياسات القدرة التنافسية للمشاريع

١٠ - استعرض الخبراء مجالات سياسات المشاريع التي يمكن أن تستفيد إلى أقصى حد من المساعدة التقنية في مجال دعم المؤسسات المحلية على بناء قدراتها. وعلى صعيد المؤسسات التجارية، تعد القدرة الاستيعابية شديدة التوقف على التفاعل مع بيئة الشركات، مثل وجود أشخاص مثقفين ذوي مهارات إدارية وهندسية، وجودة الخدمات العامة الأساسية وتطور الهياكل الأساسية (من جامعات، وقطاع مالي متنوع، ومؤسسات متخصصة للبحث والتدريب، وما إلى ذلك) ووجود نظام متأصل لحفز المؤسسات المعنية. لذا فإن تحسين القدرة الاستيعابية يقتضي جهوداً في مجالات واسعة، تمتد من تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات التجارية وصولاً إلى التكنولوجيا والسياسة التعليمية.

١١ - كما شدد الخبراء على حاجة واضعي السياسات في البلدان النامية إلى إيلاء مزيد من العناية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع. ولاحظ الخبراء أن من شأن النهوض بالمؤسسات التجارية والجهات الموردة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية القادرة على المنافسة أن يحسّن مناخ الاستثمار في بلد ما؛ مما ييسر جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز روابط الأعمال التجارية لصالح النمو والتنمية. ورأى الخبراء أن توفير طائفة من مرافق الهياكل الأساسية الجيدة، والنهوض بمناخ ابتكاري للبحث والتطوير، وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير نظم توزيع فعالة، تعتبر كلها مجالات تتطلب عناية ضمن الجهود المبذولة لبناء القدرات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢ - وحدد الخبراء دور تنظيم المشاريع بصفته دوراً حيوياً في بناء القدرات الإنتاجية وأشاروا إلى فعالية برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) وإطلاق الطاقات الكامنة لتنظيم المشاريع، واعتماد تغيير سلوكي وتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع. وإمبريتيك برنامج متكامل لبناء القدرات صمّمه الأونكتاد لمساعدة منظمي المشاريع الحاليين والمقبلين على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ابتكارية منافسة دولياً من خلال تقديم خدمات محددة في مجال التدريب وإسداء المشورة. وإضافة إلى ذلك، يعالج البرنامج المعوقات في جانب العرض، موفراً الظروف في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للاستفادة من تحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والفرص الناشئة عن العولمة. ومنذ عام ١٩٨٨، عزز هذا البرنامج قدرات فردية على تنظيم المشاريع لما يزيد على ٨٠.٠٠٠ منظم للمشاريع في ٢٦ بلداً، وساعدهم على الوصول إلى الروابط المفيدة مع الشركات الوطنية والأجنبية الكبرى. ويضع البرنامج أيضاً نظاماً للدعم في الأجل الطويل من أجل تيسير نمو الشركات وزيادة طابعها الدولي. ودعا الخبراء الأونكتاد إلى تكثيف جهوده الرامية إلى تعزيز برنامج إمبريتيك وتوسيعه ليشمل غيرها من البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ودعوا شركاء التنمية إلى توفير الدعم اللازم.

١٣ - وسلط الخبراء الضوء على التجارب الناجحة في مجال بناء القدرات الإنتاجية من خلال إقامة روابط تجارية. وبإمكان برامج إقامة الروابط - مثل البرنامجين اللذين تنفذهما كل من تايلند وإندونيسيا - أن تزيد من قدرات الموردين وتوسع من نطاق فرص أعمالهم التجارية. وأشار الخبراء إلى ضرورة فهم أفضل لنوع الإطار المؤسسي والآليات الملموسة الممكن أن تُقام بغية تعزيز التبادل النفع للروابط. كما سلّم الخبراء بإمكانية تيسير نقل التكنولوجيا لتلك الروابط. وأشاروا إلى أهمية الابتكار والسياسات الصناعية، واستقطاب الاستثمار وتدابير بلد المنشأ لدعم التدويل في هذا الصدد.

١٤- وأشار الخبراء إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أثبتت قدرتها على أن تصبح فاعلة عالمياً، مما يسهم في بناء القدرات المحلية عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على إيجاد فهم أفضل للظروف التي يمكن أن يُستفاد في ظلها إلى أقصى حد من الفوائد المحتملة لاستثمارات البلدان النامية في الخارج والتقليص إلى أدنى حد من عوامل المخاطرة.

جيم - الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي

١٥- يمكن للحوار بين القطاعين العام والخاص أن يزيد من وعي الشركات وأن يشجع على إقامة حوار بين أصحاب المصلحة وأن يحفز الشركات على العمل بشكل مسؤول اجتماعياً. ويمكن للمجالس الوطنية للأعمال التجارية أن تضطلع بدور فعال في تعزيز الحوار، خاصة عندما يهم الأمر مشاركة الشركات المحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وجرى التشديد على الاعتراف بالقطاع الخاص بصفته شريكاً موثقاً في إيجاد القدرات الإنتاجية.

١٦- وأشار الخبراء إلى ضرورة تعزيز القطاع الخاص في البلدان النامية وإلى إحداث تغيير في المواقف ذات الصلة بالعمل وخلق ثقافة تغيير. كما أشاروا إلى تحول عام في الاستراتيجيات التي يقودها القطاع الخاص وقدموا أمثلة عن شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية.

١٧- ودعا الخبراء إلى اعتماد نظرة أكثر تفصيلاً إلى المشاكل التي نشأت في الممارسة العملية في مجال الخصخصة والدروس المستفادة من أجل الإدارة الفعالة لتلك العملية، فضلاً عن الحاجة إلى أن ترافق تلك النظرة سياسات ومؤسسات تنظيمية. كما أشاروا إلى الدور الإيجابي الذي تضطلع به الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الهياكل الأساسية. وأثبتت التجربة أنه إذا كان باستطاعة مشاركة القطاع الخاص التخفيف على الحكومات من عبء النفقات الرأسمالية الكبرى، فإن هذه المشاركة تزيد أيضاً من المطالب على القدرة المؤسسية للحكومات على تنظيم القطاع، ورصد أداء الشركاء من القطاع الخاص بشأن التزاماتهم التعاقدية، وإنشاء هيئة فعالة للمنافسة. ذلك أنه يمكن لوجود بيئة تنظيمية ملائمة وعاملة بشكل جيد على مستوى الهياكل الأساسية أن يساعد على تعبئة الاستثمار المحلي والأجنبي. واستعرض الخبراء أمثلة عن التجارب الناجحة في هذا المجال، وبخاصة في بناء و/أو إعادة إصلاح الطرق والمطارات والموانئ. وينبغي للأونكتاد أن يزيد من دراسة مسألة النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في الهياكل الأساسية.

١٨- وإضافة إلى ذلك، شدد الخبراء على أهمية أوجه التآزر بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة لتطوير الهياكل الأساسية المادية. وأشاروا إلى المبادرات المتخذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توجهاً لإنشاء هيئة لتيسير استثمار التمويل الذي توفره الوكالات المانحة والوكالات الإنمائية في مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا. وأشار بعض الخبراء إلى احتياجات البلدان النامية في مجالات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية.

١٩- وسلم الخبراء بالدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ويضطلع به كل من مركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الجمركية العالمية في بناء القدرات الإنتاجية وفي تقديم المساعدة التقنية إلى العديد من البلدان النامية. واتفق ممثلو تلك المنظمات الدولية على مبدأ السعي لإيجاد تنسيق أفضل وتحسين الشراكة. وأبلغ مركز التجارة الدولية عن الجهود التي بذلها مؤخراً بشأن المبادرة إلى إقامة شراكات فعالة، خاصة مع الأونكتاد. وشدد المركز على أن بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز الوصول إلى الأسواق هما وجهان

لعملية واحدة، كما شدد على وجوب أن يعمل بالتوازي سعيًا لتحقيق الفعالية في مجال التنمية. واستعرضت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برامجها في مجال المساعدة التقنية، ولا سيما البرامج الخاصة بإنشاء التكتلات. كما أعلنت عن عزمها تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وإقامة مركز جديد في الصين، على غرار المركز الذي أنشأته في الهند. وفيما سلم الخبراء بالدور الفريد الذي يقوم به كل برنامج أكدوا ضرورة استناد استجابة الأمم المتحدة إلى مجموعة من المبادئ المشتركة. وسلم الخبراء بالدور القيادي للأونكتاد في منطلق العملية، وبخاصة في تحليل السياسات والبحوث؛ وبإمكانية حدوث بعض التداخل عند تقديم المساعدة التقنية على الصعيد القطري، خاصة ضمن برامج المساعدة الثنائية. وفي هذا الصدد، تضطلع البلدان المتلقية بدور هام في تنسيق عمل مختلف المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمدها بالمساعدة التقنية.

٢٠- والدور المحمود الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات بموجب توافق آراء ساو باولو نال اعترافاً وتقديراً كاملاً. وحث الخبراء على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات المركزين في مجالات الجمارك، وتيسير التجارة، وتطوير الشراكات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا.

دال - دور قطاع التأمين

٢١- سلم الخبراء بأهمية دور قطاع التأمين في عملية التنمية. ذلك أن ما يربو على ٩٠ في المائة من التدفقات الخاصة اليوم إلى البلدان النامية تنبع من تمويل القطاع الخاص. لذلك، يمثل قطاع التأمين شرطاً رئيسياً. وأشار الخبراء إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية وبخاصة أفريقيا، في مجال التأمين.

٢٢- وسعيًا لتقوية الهياكل الأساسية اللازمة لجعل خدمات التأمين ورؤوس الأموال متاحة لاقتصادات البلدان النامية، يجب على هذه البلدان أن تتخذ إجراءات لمعالجة القضايا التالية: تثقيف المستهلكين وقطاع الصناعة والحكومات بقضايا التأمين؛ إدخال تحسينات على الاتصالات وعلى تكنولوجيا المعلومات؛ تكثيف تدريب الموارد البشرية في مجال التأمين؛ تمكين الهيئات المشرفة على قطاع التأمين من قدرات إضافية؛ إتاحة برامجيات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع التأمين بتكاليف معقولة.

٢٣- وتمكّن صناعة التأمين المجتمع من الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر. فتحدّد تلك المخاطر وتقوم بحساب تكلفتها، مما يمكن المجتمع من تخصيص ميزانية لها في المشاريع الإنمائية. ويحدد التأمين المخاطر القائمة ويمنع وقوع خسائر، إضافة إلى إتاحة آلية إنذار مبكر للمخاطر الناشئة. وأخيراً، يمكن للتأمين وإعادة التأمين أن يكمّل نظام الضمان الاجتماعي الحكومي.

٢٤- وقدم الأونكتاد خمسة برامج مساعدة تقنية لصالح أفريقيا، وهي: تطوير برامجيات بتكلفة معقولة للسلطات وأسواق التأمين الأفريقية؛ إنشاء مركز أفريقي للتصدي لمخاطر الكوارث؛ بناء قدرات الهيئات المشرفة على قطاع التأمين في أفريقيا؛ استحداث خطط تأمين على الحياة وخطط معاشات لصالح أفريقيا؛ بناء قدرات للمعاهد الأفريقية للتدريب في مجال التأمين.

٢٥- وحث الخبراء شركاء التنمية على التفكير رسمياً في دعم بناء القدرات في مجال التأمين، وبخاصة في مشاريع المساعدة التقنية الخمسة لصالح أفريقيا التي وضعها برنامج التأمين الخاص بالأونكتاد.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - انعقاد اجتماع الخبراء

٢٦- عقد اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧- انتخب اجتماع الخبراء في جلسته الافتتاحية أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيسة: السيدة سارالا م. فرناندو (سري لانكا)

نائب الرئيسة والمقرر: السيد فريديريك آرثر (النرويج)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٨- في الجلسة ذاتها أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.19/1. وتبعاً لذلك كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- بناء القدرات الإنتاجية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

دال - الوثائق

٢٩- للنظر في هذا البند الموضوعي من جدول الأعمال، كانت مذكرة أعدها أمانة الأونكتاد معروضة على اللجنة وعنوانها "بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية" (TD/B/COM.2/EM.19/2).

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٠- أذن اجتماع الخبراء للمقرر، في جلسته الختامية، بإعداد التقرير النهائي للاجتماع، تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور^(١)

١ - حضر الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية:

الاتحاد الروسي	سري لانكا
إثيوبيا	سويسرا
الأردن	شيلي
إكوادور	غانا
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبين
أنغولا	فنلندا
أوغندا	فييت نام
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكاميرون
إيطاليا	كمبوديا
البرازيل	كولومبيا
بلجيكا	مالي
بنغلاديش	مدغشقر
بنن	مصر
بوليفيا	المكسيك
بيرو	المملكة العربية السعودية
بيلاروس	موزامبيق
تايلند	ميانمار
الجزائر	نيبال
جمهورية كوريا	هندوراس
جمهورية ملدوفا	هنغاريا
زامبيا	الولايات المتحدة الأمريكية

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/EM.19/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الأفريقي

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

المنظمة الجمركية العالمية

٣- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة العمل الدولية

٥- وحضرت المنظمات غير الحكومية التالية الاجتماع:

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

معهد السياسة الزراعية والتجارية

٦- وحضر الاجتماع المتخصصون التالية أسماؤهم:

السيد كواسي أبياسي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، جوهانسبورغ

السيد فرناندو باليستا سانشيز، رئيس قطاع النهوض بالاستثمارات، INFO مرسية، إسبانيا

السيد فريديريكو بوناليا، الخبير الاقتصادي، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس

- السيد دومتراشي ديمبا، المدير العام، مركز التجارة الخارجية، بوخارست
- السيدة باتريسيا فرانسيس، المديرية التنفيذية، مركز التجارة الدولية، جنيف
- السيد ألياردو فورلاني، المدير التنفيذي، INNOVA SPA و INVENT SAS، إيطاليا
- السيد دانييل هاغان، مدير شعبة تخطيط ورصد وتقييم السياسات، وزارة التجارة والصناعة، أكرا
- السيد أيمن حمدي، مدير شركة Transtechno GmbH، لوزين
- السيد وينفريد كاهوفر، مدير تطوير الأعمال التجارية والهياكل الأساسية (InWEnt)، مؤسسة بناء القدرات والتنمية الدولية للحكومة الألمانية، بون، ألمانيا
- السيدة كاترين ليزون، نائبة الأمين العام، الرابطة الدولية للمشرفين على التأمين، بازل
- السيد فيردينان مونتشو، مدير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وزارة الشؤون الخارجية، كوتونو
- السيد ريزار إندومو ناصر اولدين، مدير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، المجلس الإندونيسي لتنسيق الاستثمار، جاكرتا
- السيدة نغوين توي هونغ، رئيسة شعبة الإحصاءات والسياسات العامة، وكالة الاستثمار الأجنبي، وزارة التخطيط والاستثمار، هانوي
- السيد لاميك إنشيكلا، الممثل الإقليمي، هيئة بوتسوانا للنهوض بالصادرات والاستثمار، لندن، المملكة المتحدة
- السيد هيربرت أوبرهانسلي، رئيس قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، نستليه، فيفي
- السيد كارل - أوسكار أولمينغ، المتخصص في خدمات تطوير الأعمال التجارية، مكتب العمل الدولي، جنيف
- السيد فيتايا برايسوان، مدير شعبة الشؤون الدولية، مجلس الاستثمار، بانكوك
- السيد رولاند راسامولي، الأمين العام، منظمة التأمين الأفريقية، دوالا، الكاميرون
- السيد ريكاردو سالسيدو، المدير التنفيذي، المجلس الوطني للصناعة الخارجية، مقاطعة مكسيكو الاتحادية
- السيد جيبامالاي فينشياراشي، المستشار الرئيسي للمدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا
- السيد جواكيم فيننغ، المدير التنفيذي، (NEWRE)، مجموعة ميونيخ لإعادة التأمين، جنيف
- السيد سولومون وولي، مدير، مؤسسة "Enterprise Ethiopia"، أديس أبابا.